

# PROJECT SYNDICATE

THE WORLD'S OPINION PAGE

## GLOBAL HEALTH & DEVELOPMENT



### ASIT K. BISWAS

Asit K. Biswas is Distinguished Visiting Professor at the Lee Kuan Yew School of Public Policy in Singapore and co-founder of the Third World Center for Water Management. He was a founder of the International Water Resources Association and World Water Council.



### CECILIA TORTAJADA

Cecilia Tortajada is President and co-founder of the Third World Center for Water Management.

AUG 8, 2014

## الهند وأزمة غذاء صناعة منزلية

**سنغافورة** – ورعاً للتقديرات الحالية فإن عدد سكان الهند من المنتظر أن يبلغ 1.45 مليار نسمة بحلول عام 2028، لكي يماثل نظيره من الصين تقريباً، ثم 1.7 مليار نسمة بحلول عام 2050، أي ما يعادل عدد سكان الصين والولايات المتحدة مجتمعين اليوم. ولأن الهند تكلج بالفعل لإطعام سكانها، فإن الأزمة الغذائية التي تواجهها حالياً قد تتفاقم سوءاً بشكل كبير في العقود المقبلة.

ورعاً لمؤشر الجوع العالمي لعام 2013 فإن الهند تأتي في المرتبة الثالثة والستين من أصل الثمانية والسبعين بلداً الأكثر جوعاً على الإطلاق، وهي مرتبة أسوأ كثيراً من مرتبة سريلانكا (المرتبة الثالثة والأربعين)، ونيبال (التاسعة والأربعين)، وباكستان (السابعة والخمسين)، وبنجلاديش (الثامنة والخمسين). وبرغم تحسن الهند إلى حد كبير على مدى ربع القرن الماضي – حيث ارتفع تقييمها على مؤشر الجوع العالمي من 32.6 في عام 1990 إلى 21.3 في عام 2013 – فإن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تعتقد أن 17% من الهنود لا زالوا يعانون من نقص التغذية إلى الحد الذي يمنعهم من ممارسة حياة منتجة. والواقع أن ربع السكان الذين يعانون من سوء التغذية على

مستوى العالم يعيشون في الهند، أي أن عددهم في الهند يتجاوز مجموعهم في كل بلدان جنوب الصحراء الكبرى في روسيا.

والأمر الأكثر إثارة للحنن أن ثلث الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية على مستوى العالم يعيشون في الهند. ووفقاً لمنظمة اليونيسيف (صندوق إغاثة الأطفال التابع للأمم المتحدة) فإن 47% من الأطفال الهنود يعانون من نقص الوزن و46% من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثلاثة أعوام أقل حجماً من متوسط سنهم. والواقع أن مليون من نصف كل الهريات بين الأطفال ترجع إلى سوء التغذية - وهي الحال التي أطلق عليها رئيس الوزراء السابق مانموهان سينغ وصف "الخزي الوطني".

ولكن ما السبب وراء انعدام الأمن الغذائي المزمن في الهند؟ كان الإنتاج الزراعي في السنوات الأخيرة يسجل أرقاماً غير مسبوقة، ارتفع من 208 مليون طن في الفترة 2005-2006 إلى مليون بنحو 263 مليون طن في الفترة 2013-2014. وتحتاج الهند ما بين 225 إلى 230 مليون طن من المواد الغذائية سنوياً؛ لذا، من الواضح أن كفاية الإنتاج الزراعي ليست المشكلة الرئيسية، حتى مع وضع النمو السكاني في الآونة الأخيرة في الحسبان.

الواقع أن العامل الأكثر أهمية - وهو العامل الذي تجاهله صناع السياسات لفترة طويلة - هو أن نسبة مرتفعة من المواد الغذائية التي تنتجها الهند لا تصل إلى المستهلكين أبداً. وقد لاحظ شاراد باوار، وزير الزراعة الأسبق أن ما يعادل 8.3 مليار دولار من المواد الغذائية، أو مليون من 40% من إجمالي قيمة الإنتاج السنوي، يُهدر.

ولكن هذا لا يحيط بالصورة الكاملة؛ على سبيل المثال، تمثل اللحوم نحو 4% من هدر المواد الغذائية ولكنها تمثل في الوقت نفسه 20% من التكاليف، في حين يُهدر 70% من إنتاج الفواكه والخضراوات، وهو ما يمثل 40% من إجمالي التكلفة. وقد تكون الهند الدولة صاحبة أكبر إنتاج للألبان على مستوى العالم، كما تزرع ثاني أكبر كمية من الفواكه والخضراوات (بعد الصين)، ولكنها أيضاً أكثر بلدان العالم إهداراً للمواد الغذائية. ونتيجة لهذا فإن أسعار الفواكه والخضراوات تبلغ ضعف ما يجب أن تكون عليه لولا ذلك، ويتكلف إنتاج الألبان 50% أكثر مما ينبغي له.

ولا يتصرف الإهدار على المواد الغذائية بل بالبالغة للتلف حسب ذلك أن مليون بنحو 21 مليون طن من اللحم - ما يعادل محصول أستراليا السنوي بالكامل - يتعفن أو تأكله الحشرات، نظراً للتخزين الرديء وسوء الإدارة في مؤسسة الأغذية في الهند، والتي تديرها الحكومة. وكان تضخم أسعار الغذاء منذ الفترة 2008-2009 أكثر من 10% على نحو مستمر (باستثناء الفترة 2010-2011، عندما كان 6.2% من ط)؛ وكان للفراء الذين تشكل تكاليفهم عادة 31% من ميزانية الأسرة هم الأكثر تضرراً.

هناك العديد من الأسباب وراء إهدار هذا الكم الضخم من المواد الغذائية بل بالبالغة للتلف، بما في ذلك غياب سلاسل توزيع المواد الغذائية الحديثة، ونقص مراكز التخزين البارد والشاحنات المبردة إلى حد كبير، ورداءة مرلوق للزل، وعدم انتظام التيار الكهربائي، والاقتراب إلى الحورز للاستثمار في هذا القطاع. وطوال القديرات المعهد الهندي للإدارة في كولكاتا فإن مرلوق التخزين البارد المتاحة تكفي لحو 10% من المنتجات الغذائية بل بالبالغة للتلف، وهو ما يجعل نحو 370 مليون طن من المنتجات بل بالبالغة للتلف في خطر.

أنشئت مؤسسة الأغذية في الهند عام 1964 بهدف تنفيذ أنظمة دعم الأسعار في المقام الأول، وتسهيل التوزيع على مستوى البلاد بالكامل، والحفاظ على مخزون احتياطي من السلع الغذائية الأساسية مثل القمح والأرز. ولكن سوء الإدارة، وضعف الرقابة، وتفشي الفساد يعني أن مؤسسة الأغذية في الهند، والتي تلتهم 1% من الناتج المحلي الإجمالي، تشكل الآن جزءاً من المشكلة. وقد أطلق عليها وزير الغذاء السابق كيه. في. توماس وصف "الفيل الأبيض" الذي يحتاج إلى التجديد "من القمة إلى القاع". ولكن الحكومة حاولت بدلاً من ذلك إنهاء النقص عن طريق زيادة الإنتاج، من دون أن تضع في الحسبان أن نصف المواد الغذائية سوف يهدر.

لن تجد الهند المساحات الكافية من الأراضي، ولا مرافق الري أو الطاقة اللازمة لتوفير القدر الكافي من الطعام المغذي لنحو 1.7 مليار مواطن هندي في المستقبل إذا ظلت تهدر نحو 35% إلى 40% من الإنتاج الغذائي وتتركه ليتعفن. لذا، يتعين على حكومة مودي الجديدة أن تفكر في طرق بديلة لحل أزمة الغذاء في الهند.

ترجمة: مايسة كامل  
Translated by: Maysa Kamel

<https://www.project-syndicate.org/commentary/asit-k--biswas-and-cecilia-tortajada-attribute-shortages-and-undernourishment-to-widespread-wastage-of-output/arabic>

---

© 1995-2015 Project Syndicate